

اسم الباحث:
ماجد سعد القرني



**chrome-
extension://efaidnbmnnnibpcaj
pcgkclefindmkaj/https://journal.
kilaw.edu.kw/wp-
content/uploads/2025/01/335-
368-Dr.-Nizar-others.pdf**

مادة/ دراسات نقدية ٢

صياغة المشكلة والأهمية
عنوان الدراسة : الجانب القانوني المظلم للذكاء الاصطناعي دراسة تحليلية
نقدية
للباحثين: نزار حمدي قشطة، و خليل البورسعيدي

إشكالية الدراسة: هل التشريعات الوطنية توفر الحماية القانونية الكافية لاستخدام الذكاء الاصطناعي دون انتهاك حقوق الأفراد؟
ويتفرع عنها تساؤلات تتعلق بـ: حماية الحقوق المدنية المحاكم الرقمية وضمانات المحاكمة العادلة المسؤولية الجزائية للذكاء الاصطناعي
هل تعكس المشكلة أهمية حقيقية تستحق الدراسة؟
نعم، من حيث الموضوع: الذكاء الاصطناعي أصبح واقعًا عمليًا في الأنظمة القضائية والإدارية.
يمس حقوقًا دستورية أساسية (الخصوصية – المحاكمة العادلة). يثير تحديات غير مسبقة في مجال المسؤولية الجنائية.
لكن: المشكلة طُرحت بصورة عامة لم تُدعم بأمثلة تطبيقية أو حالات واقعية.
التقييم: الموضوع مهم فعلاً، لكن الصياغة تحتاج إلى تدعيم واقعي أقوى.

مدى ارتباط المشكلة بالسياق العملي
هناك ارتباط مباشر بـ: استخدام الأنظمة الذكية في القضاء.
تحليل البيانات واتخاذ القرار الآلي.
تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية.
لكن لم يتم: تحديد دولة معينة أو نظام قانوني محدد.
بيان مستوى انتشار هذه التطبيقات فعليًا.
الملاحظة المنهجية: غياب التأطير الجغرافي يقلل من قوة التحليل التطبيقي.
هل للمشكلة انعكاسات على الواقع؟ نعم، ولها انعكاسات مباشرة: على حقوق الأفراد في
الخصوصية.
على ضمانات المحاكمة العادلة على مبدأ شخصية المسؤولية الجنائية إلا أن الدراسة لم
تُبرز: كيف يؤثر ذلك فعليًا على المتقاضين ما حجم المخاطر أو الوقائع التي تدعم هذا الطرح.

مدى تحديد أبعاد المشكلة
البعد الجغرافي: استخدام عبارة "التشريعات الوطنية" دون تحديد دولة.
هذا يجعل المشكلة فضفاضة وغير مؤطرة.
البعد الزمني: لم يُحدد إطار زمني (مرحلة تشريعية معينة – تطور تقني محدد
الفئة المستهدفة: لم تُحدد الفئات المتأثرة بدقة
الأفراد؟ المتقاضون؟ المشرّع؟ شركات التقنية؟
التقييم:
هناك نقص في الضبط المنهجي للأبعاد.

هل تم إبراز فجوة بحثية واضحة؟
نقطة الضعف الأهم: لم يُذكر صراحة أن الدراسات السابقة: أغفلت الجانب الجزائي.
لم تتناول المحاكم الذكية أو عالجت الموضوع معالجة سطحية لم يتم بيان: وجود تضارب فقهي
أو قصور تطبيقي واضح
النتيجة المشكلة لم تُبنَ صراحة على فجوة علمية محددة
نقاط القوة في صياغة المشكلة تعالج موضوعًا معاصرًا ومؤثرًا تربط بين التقنية وحماية
الحقوق.
تشمل أبعادًا متعددة (مدني – قضائي – جزائي).
نقاط القصور المنهجية صياغة عامة تحتاج إلى تخصيص، غياب التأطير الجغرافي
والزمني، عدم إبراز فجوة بحثية صريحة عدم الاستناد إلى أمثلة واقعية داعمة.

صياغة أكثر إحكامًا لمشكلة البحث (مقترح نقدي)
صياغة مقترحة أقوى: في ظل التوسع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل الأنظمة القضائية والإدارية، يثور التساؤل حول مدى كفاية التشريعات الوطنية (مع تحديد الدولة) في تنظيم هذه التطبيقات بما يضمن حماية الحقوق المدنية وضمانات المحاكمة العادلة، خاصة في غياب إطار قانوني خاص ينظم المسؤولية الجزائية الناشئة عن الأنظمة ذاتية القرار.
هذه الصياغة: أكثر تحديدًا تُبرز فجوة تنظيمية واضحة تربط المشكلة بسياق عملي محدد.

مدى ارتباط الأهمية بالسياق العملي
من الناحية العملية: الإشارة إلى "العواقب الوخيمة" تعكس بعداً اجتماعياً.
الحديث عن "الأمن والطمأنينة" يبرز البعد المجتمعي.
لكن: لم يتم تحديد ما هي هذه العواقب.
لم تُذكر تطبيقات محددة (محاكم ذكية – أنظمة رقابة – قرارات إدارية آلية).
الملاحظة المنهجية: الأهمية العملية تحتاج إلى ربط مباشر بوقائع أو تطبيقات.
مدى ارتباط الأهمية بالسياق البحثي النص أشار إلى "تمهيد الطريق لدراسات مستقبلية»
هذه إشارة إلى القيمة الأكاديمية للبحث.
لكن: لم يتم بيان ما الذي أغفلته الدراسات السابقة.
لم يُذكر وجود نقص أو تضارب فقهي محدد.
لم تُحدد فجوة علمية واضحة. □ الأهمية البحثية يجب أن تقوم على.
نقص في الدراسات السابقة أو قصور في المعالجة القانونية. أو تعارض في التوجهات الفقهية.
وهذا لم يظهر بوضوح في الصياغة الحالية.

هل تم إبراز فجوة بحثية حقيقية؟
لا توجد صياغة مباشرة لفجوة بحثية واضحة.
لم يرد مثلاً: أن الدراسات السابقة ركزت على الجانب التقني وأغفلت البعد
الجزائي أو أن المعالجة الفقهية لم تتناول المحاكم الذكية أو أن التشريعات الحالية
غير منسجمة مع طبيعة الأنظمة ذاتية القرار.
التقييم النقدي: الأهمية تقوم على افتراض الحاجة لتشريع خاص، لكنها لم تثبت
علمياً لماذا القواعد العامة غير كافية.

مدى تحديد أبعاد الأهمية:

البعد الجغرافي: تم استخدام مصطلح "التشريعات الوطنية" دون تحديد دولة معينة.
هذا يُضعف القيمة التطبيقية للدراسة.

البعد الزمني: لم يُحدد ما إذا كانت الأهمية مرتبطة بمرحلة تشريعية معينة أو تطور تقني محدد.
الفئة المستفيدة: لم تُحدد الجهات المستفيدة من البحث: المشرّع؟ القضاء الباحثون؟ شركات التقنية؟
الملاحظة: الأهمية جاءت عامة وغير مؤطرة
بمنهج دقيق.

نقاط القوة في صياغة الأهمية، التأكيد على ضرورة مواكبة التشريعات للتطور التقني، الربط بين التنظيم القانوني وتحقيق الأمن المجتمعي، الإشارة إلى أهمية تطوير البحث القانوني المستقبلي.

صياغة أكثر إحكامًا لأهمية الدراسة (مقترح نقدي) بدلاً من الصياغة العامة، يمكن أن تُكتب الأهمية على النحو التالي: تبرز أهمية الدراسة في تحليل أوجه القصور التي تعاني منها القواعد القانونية التقليدية في تنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي، خاصة في مجال المسؤولية المدنية والجزائية، بما يسهم في تقديم تصور تشريعي أكثر ملاءمة للتطورات التقنية، ودعم جهود المشرّع والقضاء في تحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق الأساسية. التقييم النهائي لأهمية الدراسة الأهمية من حيث الفكرة: قوية ومشروعة من حيث الصياغة: تحتاج إلى ضبط علمي ومنهجي. لم يتم إبراز الفجوة البحثية بوضوح كافٍ. تحتاج إلى ربط أقوى بالسياق الواقعي والتشريعي.